

آفاق ثقافية

06



أنسنة العلاقة

بين الدين و الدولة والمجتمع

علي آل طالب



مكتبة مؤمن قريش

هو وضع إيمان النبي طلائع في كتبه ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكتلة الأخرى ليرجع إيمانهم
الإمام الصادق (ع)

moamenquraish.blogspot.com

أنسنة العلاقة

لبيان الدين
والدولة
والمجتمع

علي آل طالب

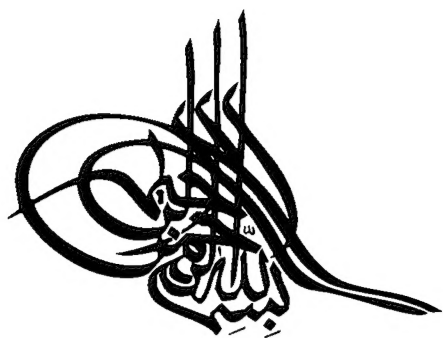
ح) علي بن حسين آل طالب، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية / أثناء النشر

آل طالب، علي بن حسين
انسنة العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع / علي بن حسين
آل طالب - سيهات ، ١٤٣١هـ
.. ص ٤ .. سم

ردمك: ٢ - ٤٠٤٥ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- الإسلام والمجتمع ٢- المجتمع المدني
٣- الدين والدولة

أ. العنوان
ديوي ٥٩٢ , ٣٠١
١٤٣١ / ١٣١

رقم الإيداع: ١٣١ / ١٤٣١
ردمك: ٢ - ٤٠٤٥ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨



تمهيد

يبدو أن فلسفة الجدل الدائر بين ثنائية الدين والدولة لها امتيازها الخاص في تشكيل الوعي العربي وواقع الفعل معاً، فهي إن لم تكن أصيلة بالنسبة لنمط التفكير الإنساني باعتباره العام، فهي بالضرورة تكون محل اشتغال بالنسبة للوجدان العربي الممتد زمانياً ومكانياً، خاصة والمجتمعات الإسلامية والعربية تتحين التغيير إلى ما يستعيد مكانتها التاريخية والحضارية؛ استعداداً للدخول في نسق الفعل الديمقراطي ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. يأتي مثل هذا القول وتمظهرات الانكماش اللافت والسريع للهيمنة الأمريكية وبروز قوى إستراتيجية واقتصادية أخرى، فالقلق يسود الدوائر الرسمية والشعبية في أمريكا وغيرها منذ أن نشر تقرير للاستخبارات الأمريكية يحذر؛ من أن أمريكا في طريقها إلى أن تفقد هيمنتها بحلول العام ٢٠٢٥م وصعود بلدان أخرى كالصين والهند

وروسيا، والملفت ما أشار إليه التقرير إليه أيضًا بأن العالم سيدخل في موجة صراعات حادة على الماء والغذاء والطاقة، بل ويتعاظم خطر الإرهابيين فيما إن تمكنوا من الحصول على أسلحة نووية! وما زالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومن خلالها تقاريرها تشير إلى استمرار الأزمة الكارثية المالية إلى أمد؛ ليس بالقصير حتى يستعيد النظام المالي العالمي توازنه من جديد؛ هذا إذا ما توافرت خطة متكاملة لذلك.

بالتالي على العالم العربي والإسلامي أن ينتهز هذه الفرصة لإعادة الحسابات من جديد؛ من أجل أن يحسم صراعه مع التخلف، فإن كانت الأمور وفي وقت من الأوقات تسير في خط واحد مع الموارد للسياسات الاستبدادية والشمولية التي أغرقت مجتمعاتها في مستنقعات التراجع والاستهلاك، فإن ما يحدث اليوم من تغييرات استراتيجية في موازين القوى الكونية، فإن ولا شك سيساهم في تعميق الأزمة بشكل أكبر إذا لم تبادر أنظمة العالم العربي والإسلامي في مصالحة شعوبها عبر وثاق الفعل الديمقراطي بمتطلباته كافة، أي بناء الدولة ومقوماتها الحضارية؛ لأنها الضمانة للتكاتف والتوحد أمام طوفان التغيير القادم، ليعبر عن إرادة

ديمقراطية عربية قوية؛ ولأن يكون التغيير بيدي لا بيد عمر! فليس ثمة أفضل من هذا الوقت بالنسبة للعالم العربي والإسلامي لكي تتوافق قواه الداخلية والخارجية في اتساق مشترك يمنحها القدرة للدخول في عالم جديد، بحيث يكون هذا العالم قادراً للانضواء مع صانعي الفعل الحضاري بكل شرف.

ومما لا يدع مجالاً للشك وبالعودة إلى جدل الثنائية وتجاوزها، فإنها تبقى محل اشتباك مستديم لدى الذاكرة المعرفية المعاصرة، بمعنى ومن خلال هذا السياق جاءت محاولات فكرية عديدة للمقاربة الموضوعية ما بين الدين والدولة وقياس مواطن الاشتغال ما بينهما، بمعنى أن معظم هذه المحاولات وإن لم تخرج من أطرها النظرية، فهي بشكل أو بآخر تُعد أشبه ما يكون بمحطات جدلية تسهم في إعادة إنتاج الواقع بشكل مكثف ومستمر، إذ لا يقتصر الأمر على ما تفرضه طبيعة العلاقة بصفاتها العامة، بقدر ما نخلص من معالجات محاكية لطبيعة الواقع العربي وتشكيلاته المتداخلة، إلى الحد الذي يؤسس إلى حياة جديدة للإنسان العربي المعاصر، تأتي انعكاساً عن منظومة متماسكة للدولة الحديثة بكل أبعادها السياسية، خاصةً وجذوة اللهاث تجاه الديمقراطية صارت الهاجس لمثل هذه المجتمعات،

والتي باتت تواقعة لنظام سياسي حديث، يكفل لها وجودها الحضاري والتاريخي، في ظل متغيرات كونية عظيمة، لا سيما والنظام الرأسمالي ما يفتأ يترنح أثر الأزمة الاقتصادية الشديدة، والتي لا يُعتقد أن تسترد معظم الدول الدائرة حول فلكها عافيتها على المدى القصير، مما يؤشر إلى دخول العالم كله في مخاض اللاستقرار.

ولعل ذلك يطول حتى تتضح معالم الرؤية الجديدة لنظام متعدد الأقطاب - ولا تُستثنى أمريكا من جملة هذا التعدد - بعد موجة شهدت من خلالها تراجع لنظام الليبرالية الغربية. وكل ذلك ما من شأنه أن يُدخل العالم العربي في دهاليز أخرى تكون أشد إرباكاً وتعقيداً. ولأن التغيير يُعد من السنن الظاهراتية، فبقاء الحال من المآل، إلا أن إيماننا بالتغيير وقناعتنا به هو أكثر أهمية من التغيير نفسه، بمعنى أن الوعي ينبغي أن يُرسخ لدينا قناعة الفعل الثقافي الدؤوب الذي لا يصمد إلا بتفاعل الشريحة المتوسطة على نحو مواز مع الحراك الذي يأخذ طابعاً نخبوياً على المستويين الثقافي والسياسي.

جدلية الدين والسياسة

لا شك أن الفكر الإسلامي مر بمراحل عديدة إزاء موقفه من الغرب، بدأ بما اصطلح تسميته بالفكر الإصلاحى بعد عملية اتصال وثيقة ما بين الشرق والغرب، حيث كان أبرز رواده الطهطاوي وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وغيرهم، شهدت هذه المرحلة حالات من النقد والمراجعة للذات، وتواصلت حتى انتهى بها المطاف إلى آخرين كـ «سيد قطب ومصطفى السباعى» اللذين ساهما بشكل جلى في دفع مسيرة الإصلاح، فقد كتب سيد قطب في العدالة الاجتماعية، وخاض السباعى مناقشات عديدة عندما طرح اشتراكية الإسلام، وكل ذلك كان في مرحلة ما قبل الاستقلال والتي يُعد حراكها المعرفى بمثابة ترهص إلى مرحلة جديدة؛ أي نشوء الدولة الوطنية تأسيساً لفكرة أن الإسلام «دين ودولة» وكان ذلك في منتصف الستينات من القرن الماضي، حيث طرأ على مستوى الفكر الإسلامى مفاهيم جديدة

كمفهوم «الحاكمية» أو «الصحوة» أو «الإسلام والحل» حتى أطلق نعت الأسلمة على الأدب والمسرح والإعلام وغيرها.

ومفهوم الحاكمية في الفكر الإسلامي الحركي المعاصر يعود إلى الداعية أبو الأعلى المودودي مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان، وقد استلهم سيد قطب مؤسس الإخوان المسلمين، وتتلخص الحاكمية في الدولة الثيوقراطية والقائمة على عقد الصلة بين مفهومي القانون الإسلامي والدستور، وبالرغم من تغاير الفهم تجاه مفهوم الحاكمية، إلا أن معظم الحركات الإسلامية وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين وبعد أن تلتفتها كمفهوم جعلها تنزح إلى مواقع متقدمة من المواجهة مع النظم السياسية المعاصرة. بعد أن أكسبتهم نزعتهم للحاكمية قداسة التحرك في مجاهدة الحكومات باعتبارها سلطات مفقودة الشرعية، باعتبار أن الشرع والحاكمية حقان خالصان لله عز وجل، بالتالي أصبح الديمقراطية بوصفها الوظيفي انقلاباً على الشرعية المقدسة ومرسخة للعلمانية، حيث فصل الدين عن السياسة.

وبالعودة للتاريخ وفي بداية العصرين الأموي والعباسي نلاحظ الغياب الواضح لمفهوم الدولة

بشكلها التكاملي، والذي ساهم بشكل كبير في إطلاق التأويلات المتعددة تجاه مفهوم الدولة، فيما يتعلق بالاتجاهين السياسي والديني، فكما تميل بعض النخب المعرفية إلى أن الإسلام: دين ودولة، مصحف وسيف، حكم وقضاء. أي الإسلام السياسي وهذا ما ذهب إليه الشيخ حسن البنا، فأيضاً هناك من كان على نحو مختلف مع هذه الرؤية، مشروطاً نهوض العالم الإسلامي بفصل الدين عن الدولة، وجعله أمراً خاصاً بين العبد وربّه، منطلقين من رؤية ليبرالية تعزى خلف العالم العربي إلى الاستبداد.

ومن هنا بدأت المحاولات ولا تزال لفك الاشتباك الدائر، والتأسيس لرؤية حديثة تنسجم ومعطيات الدولة المعاصرة والحديثة. فذهبت هذه المحاولات للبحث عما يؤانس ويوافق ما بين الدين والدولة على ادعاء أن هذه الأخيرة بالإمكان توظيف الأداء لديها ينصب في رعاية الدين وحمايته، فلا ندري مثل هذا القول هل يستمد طاقته من بحث تفصيلي للتأريخ السياسي أم هو مجرد تسليم للأمر الواقع فلا سبيل للمعالجة إلا بالتوافق والتساكن فيما بينهما!!

يبدو أن العالم العربي والإسلامي محكوم عليه بالعزلة والانكفاء، فإذا ما أراد أن يتعاطى رهانات الحاضر عليه أن يعود إلى دفاتر الماضي للبحث عن

تجربة تكون بالنسبة إليه كطوق نجاة من غرق محتم، إلا أنه ما أن يفكر بالعودة، فهو يضل طريق العودة للحاضر من جديد؛ نتيجة ارتطامه بالعديد من المستغلقات سواء كانت من نتاج الماضي أو من خلال مكتسبات صيرورة الحاضر. فلا تثريب للاندفاع تجاه الدولة الحديثة وبكل المقاسات والمعايير، لكن الهوة واسعة الاتساع ما بين المثال والواقع، وما بين فكرة الحلم، فكرة الدولة الإسلامية المثاليّة وواقع الأزمات والتحديات المحدقة بالإنسان العربي، فالدولة الإسلامية التي تناسل نمطها وفق الدولة العربية القديمة - الأموية والعباسيّة - على الرغم من احتضانها للوجود الإسلامي على امتداد القرون الثلاثة الماضية، إلا أنها لم تتمكن من رسم تصور للمشروع الحقيقي للدولة حسب المواصفات الحضارية، حيث الحرية والعدالة والمساواة، وفضاءات الحوار والتسامح والعيش المشترك.

وفي المقابل النظرة المختلفة المعززة لفكرة الفصل بين الدّين والسياسة، باعتبار أن هذه الأخيرة ما هي إلا جهد بشري لا تحمل أي طابع من القداسة، كما أن الدّين وفق هذه النظرة يكون ديناً خاصاً بين العبد وربّه، وهذا على العكس من فكرة أن الدّين الإسلامي دينٌ للأمة بشكل عام. وفي هذا السياق

تبدو العلمانيّة أحد مفاتيح الحل لأزمة عميقة تعيشها مجتمعاتنا العربية، على اعتبار أن الوضع العربي الراهن بات بأمس الحاجة لترسيخ مفاهيم الحرية والمواطنة والحدّاتة تجسيداً للرؤية العصرية والتي ليس شغلها الشاغل هو عزل الدّين عن السياسة كنسخة كربونية من التجربة العلمانيّة التي سادت أوربا منذ ثلاثة قرون وأكثر، إنّما المسألة منوطة بتكريس السلوك المُحفز للبحث عن إشكاليات التغيّر والتباين لتشخيصها ومحاولة الانفتاح على كل مفاصلها الدقيقة، إذ لا وجه للتعارض ما بين الدين وما يتوسله الإنسان العربي المعاصرة من معطيات تمنحه كل الفرصة للتزود بمكتسبات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ومدى انسجامها مع فضاءات العالم الحديث.

نعتقد أن الإسلام بوصفه ديناً متحرّكاً في الفهم خاصة فيما يتعلق بالأمور التطبيقيّة، فإن الأمر لا يعدو مختلفاً بالنسبة للعلمانيّة أو الديمقراطيّة أو الحدّاتة بكل تفاصيلها، مع الفارق النسبي لهذه الأيديولوجيات ذات الأثر البشري. فليس بمستغرب أن تتماهى ثقافة سلوكية ما بين الجهتين: الدين الإسلامي والحدّاتة ومكوناتها المعاصرة. لتصبح مثل هذه الثقافة إطاراً فكرياً ملائماً للفعل الديمقراطي.

وأعتقد بأن التجاذب هذا يكشف عن نظرتين اثنتين: الحاكمية والعلمانية إزاء مفهوم الدولة. بين الدولة المستبدة والدولة العلمانية. ومحاولة قياس كل تجربة بصورة موضوعية، كذلك ما تعكسه من آثار على الفعل الإنساني. وفي هذا الصدد ليس من المقبول أن يكون الدين «الأممي» ألعبوبة حسب الهوى السياسي، في الوقت الذي يشدد ابن خلدون مثلاً على أن وظيفة الدولة تكمن في حفظ الدين وسياسة الدنيا، وليس من المقبول أيضاً التقيّد بصورة نمطية تختزل مفهوم الدولة في الانعزال والانكفاء بمبرر المحافظة على الدين، وفق المنطق الراديكالي، أن هذا الإنسان مرتهنٌ للفهم البشري الواحد للدين، أي التعامل معه باعتباره آلة صماء تعيش الحاضر بعقلية الماضي!

ولو عدنا لجذلية العلاقة بين الشأن السياسي والديني انطلاقاً من الأزل اللاهوتي وربط ذلك بتاريخية الفعل الاجتماعي وما يشهد هذا الفضاء من تنافس حاد بين السياسي من جهة والديني من جهة أخرى، أي السلطة السياسية والدينية، فلا وجه للغربة إن أسفرت النتائج وحسب السيرة التاريخية أن السياسي كان متألقاً حين خرج عن إطار الدين، ففي أوروبا مثلاً وفي القرون الوسطى بالتحديد، أي

في الفترة التي لم تتشكل الدولة بعد حسب المفهوم العلماني، والتي شهدت ترهصاً كبيراً نتيجة لتداخل حقائق العمل ما بين الديني والسياسي حينها، وقد كان للتو يطور هذا الأخير قاعدته المعرفية إزاء استقلاله عن الكنيسة، خاصة وأنه قبل أن يتجه للسياسة كان متديناً، والزمان ساهم بشكل كبير في إثبات عجزه لإدارة الشؤون السياسية بعقلية رجل الدين والكنيسة، مما جعل من رجال الدين أنفسهم اللجوء إجباراً على إعادة النظر بمواقعهم تجاه الحكم السياسي باعتباره غير مستقر ويتطلب المتابعة والبت الأنّي في شؤون الناس.

حتى جاءت العلمانية كحل اعتباري لفض هذا الاشتباك الذي لم يكن على صعيد المعرفة فحسب، بل بلغ إلى حد إراقة الدماء وكثرة التضحيات. وقد تشكلت على إثر ذلك الحدود ما بين السلطة الزمنية (=السياسية) والسلطة الروحية (=الدينية). وما كان ذلك ليحدث لولا حالة الارتخاء إزاء التشكل التدريجي ما بين الطرفين خاصة الديني منه، يتجلى الأمر عندما أظهرت البابوية من جانبها خصوصية دورها تجاه الإمبراطورية بإعلانها للمصدر الشعبي بصلاحيات الأمير وفق شرعة الكنيسة والأصل الإلهي. بمعنى أن النتيجة التي توصل إليها الغرب

تجاه فكرة العلمنة بأن السلطة السياسية تتولد من رحم التفاعل الاجتماعي، بينما الكنيسة، فهي مجموعة مكونة من رجال دين يتسمون بالروحانية، بل ودورهم لا يتعدى ذلك، فالعلمانية على هذا الأساس تميز بين إرادة الله وإرادة الإنسان.

فالعلمانية باعتبارها الأيديولوجي لا يمكن أن تكون في مقابل النص الديني إنما هي فكرة تولدت من رحم التجربة البشرية في أوروبا وقد تبلورت بصورة تدريجية، فهي على هذا الاعتبار أعطت الدولة حصتها في شؤونها التدبيرية في إدارة المجتمع بكل تشكيلاته الاثنية والمذهبية والفكرية، وذلك بالقضاء على كل ما يشي بالتناقضات والنزاعات والصراعات، والتي هي إفراز طبيعي لما يحدث اليوم في الواقع الاجتماعي العربي والإسلامي، وهذا ما يتأكد أيضا في تاريخ الدولة السياسية عند العرب بالذات، فكما يقول المفكر المغربي عبد الله العروي إن الدولة العربية على طول مسارها التاريخي كانت حريصة جداً كل الحرص على تكريس الصفة الإسلامية بحيث تنتفي الصفات الأخرى كافة كالمذهبية والقبلية والجنسية، كما أنه - أي العروي - يرى أن مقولة «الإسلام دين ودولة» تقوم على واو الربط الدال على التساكن بين الدين والدولة وليس على

أساس الاندماج والانصهار. وهذا ما تترجمه معظم الدول الغربية التي بذلت مساعيها الحثيثة للربط ما بين التقدم العلمي وبين الأخلاقيات كالعدالة وسيادة روح القانون.

وبموازاة ذلك يذهب المفكر عبدالوهاب المسيري لإعمال الفكر للبحث عن نقاط التقاء ما بين الدين الإسلامي والعلمانية فيما يتعلق بمفهوم الدولة، فهو على هذا الأساس لا يُعد العلمانية كلها شرّاً مطلقاً، خاصة وهو يميّز ما بين «العلمانية الجزئية» وما يسمى «العلمانية الشاملة»، فهذه الأخيرة تطلق اليد للدولة على الدين.

بينما العلمانية الجزئية وهذا ما كان يدفع إليه المسيري نفسه بأنها تتموضع في المجالين الاقتصادي والسياسي في الوقت الذي تترك الفرصة لتحرك القيم الدينية بكل حرية. وأعتقد أن المشهد المعاصر لبريطانيا مثلاً خير مثال على ذلك، فهو على اعتبار بأنها دولة علمانية، لكنها تتيح مبدأ الحرية للممارسات الدينية، كارتداء الحجاب بالنسبة للمرأة المسلمة وغيرها. بينما على العكس ما يحدث اليوم في تركيا الدولة العلمانية بامتياز، والتي أخرجت بعض الممارسات الدينية - كارتداء الحجاب - من طابعها الخاص إلى العام! فالعلمانية

إذن، معنية أساساً بدور الدين في الحياة، وهي تقوم على الفصل بين الدين والمجال العام، وتلك هي العلمانية المعتدلة أو الجزئية، والتي تجعل الدين شأنًا خاصًا وشخصيًا وفرديًا.

إنَّ حسم الجدل الدائر لأكثر من قرنين حول مفهوم الدولة - باعتبارها وحسب أرسطو هي إحدى التنظيمات البشرية التي تستهدف تحقيق المصلحة والخير الخاص بالبشر - بات اليوم مطلبًا ملأًا ليس من قبل النخبة فحسب، بل أصبح في متناول الوعي الشعبي والمدني بصورة لافتة، ولأن الدولة - حسب أرسطو - بنتاجها العام هي إحدى التنظيمات البشرية التي تستهدف تحقيق المصلحة والخير الخاص بالبشر، ويعزز ذلك ما يعكس الإعلام العربي في الآونة الأخيرة عبر العديد من البرامج الحوارية فضلًا عن المؤتمرات والندوات، إضافة إلى المكونات المدنية والتي وعلى الرغم من أنها في طور البناء، إلا أنها بالإمكان أن تؤسس إلى حراك إيجابي قادم لا محال، ولا أبالغ إن قلت إن مثل هذه المرحلة التي يمر بها العالم العربي أشبه ما يكون بعنق الزجاجة، حيث التغيير الذي يفرض اشتراطاته.

وإنه لمن المستحيل التقدم نحو الحرية والديمقراطية من دون الخروج من التناقضات

الاجتماعية العميقة والقفز فوق مسألة التمييز الديني أو المذهبي أو القومي، على مستويات الحياة العامة والخاصة كافة. وحتى النخبة الذين يتحرزون من النطق بالعلمانيّة خشية التصنيف أو التهميش والإقصاء، هم وعن طريق آخر يتداولون الفكرة عن طريق آخر، وبغناوين أخرى موجبة لإحلال الديمقراطية والدولة المدنيّة والتي تحمل في مضامينها كل الاستقلال ما بين السلطة الدينية من جهة والسياسية من جهة أخرى. وإلا ألم يكن مشروع النهضة العربية في فترة من الفترات، بمجمله، قائمًا على مسألة العلمانية والحرية والديمقراطية، مع ما يستتبع ذلك بالطبع من احترام التعدديات الثقافية والسياسية وحماية حقوق الإنسان؟

يمكننا القول بأن الوقت قد آن لبلورة خطاب نقدي للعلمانيّة على مستوى العالم العربي المضي بدراسة فعلية تعتمد الجدة والموضوعيّة تجاه هذه التجربة البشريّة، فمن دون الوصول للنضج لأهمية الدور الذي بالإمكان أن تقوم عليه وبه في عملية التغيير والتجديد لن نصل إلى نتيجة، خاصة والعلمانيّة باعتبارها الأيديولوجي تُعد نظامًا عقلائيًا يقبل المرونة والتطويع دون أن تفقد محتواها وما تتركه من أثر في الفضاء الاجتماعي في تنظيم العلاقات

ما بين الأفراد والجماعات والمؤسسات المدنية، وما بينك كل ذلك والدولة، كل ذلك على أساس القانون الذي يستمد طاقته من الواقع الاجتماعي، لتستوي أطراف المجتمع كافة بمختلف فئاته بصرف النظر عن عنصر الانتماء للمذهب أو القبيلة أو العرق.

نحو مجتمع مدني

التقدم الحضاري يستلزم التواصل المثمر على الصعيدين الداخلي والخارجي، واستيعاب لاحق الثقافة السياسية وسابقها، وتمثلها، وإعادة إنتاجها، فهذا هو السمة المميزة للنهوض الحضاري، ولو أدى ذلك إلى قمع الغرائز الأطماعية حسب رؤية فرويد. تأسيساً على ذلك ومن أجل قطع الطريق أمام الدولة الاستبدادية، دولة الإكراه، وكل ما يُكرس ثقافة تمجيد الطاعة العمياء، وللخروج من الأزمة الخانقة بأسرع وقت لا بد من إعادة التقييم للتجارب البشرية فيما يتعلق بمسألة أداء الدولة وتطبيقاتها في إدارة شؤون البلاد والعباد، وما ينعكس من أثر على حراك الشعوب. وليس القياس يأتي في بلورة مفهوم الدولة وإعادة صياغته بقدر ما يكون اتسام سلوك الدولة نفسها بنظام أخلاقي شفاف وواضح، يتم ترجمته في أدائها وتطبيقاتها، ومداراتها الحاجات الناس ومتطلباتهم، وقد شدد الفيلسوف هيجل

على فكرة الدولة الكلية الجامعة للفضائل والأخلاق والقادرة على ضمان وحدة المجتمع المدني بمختلف طوائفه ومذاهبه إلى ترجيح المعايير الأخلاقية الخلاقة.

يأتي مثل هذا الحديث وليست الشريعة الإسلامية بمعزل عن التفكير بما ينفع الناس ويراعى فيها مصالحهم، بل إن أمر الأخلاقيات التي ينبغي أن تتسم بها تصرفات الدولة، فذلك ما يدعو إليه الدين. فالدولة تكون هشة إن لم يتجسد فيها نظام أخلاقي ليردع فيها حالة التوحش وربما العنف أيضاً، ويقول ماكس فيبر: إن العنف ليس الأداة الطبيعية الوحيدة للدولة، ولكن العنف هو الأداة المميزة لها. والنظام الأخلاقي بالضرورة يعزز مقدراتها للسماح للقوى الاجتماعية كافة بمختلف تنوعاتها بمزاولة حرياتنا الطبيعية، أي أن إطلاق الحرية هو بذاته الشرعية لهذه الدولة. وغاية الدولة في الواقع هي الحرية حسب اسبينوزا. عندها يكون فهمنا للدين منسجماً مع طبيعة الحياة، ويكون مفهوم العدل في حالة وئام مع التقدم والتطور، ويكون تقدم الدولة وتطورها مرهون إلى ما تقدمه من خدمات للمجتمع برمته، إذن هي الدولة المدنية.

وبغض النظر عن مبدأ الخلاف في الصورة التي

ينبغي أن نخرج بها إزاء مفهوم الدولة الحديثة، سواء كانت تقترب من الدين أو تبتعد عنه، فهي لا تكرر الصورة النمطية للدولة الإسلامية التاريخية، وليست أيضا صورة من الأصل عن دولة المثال في الوقت المعاصر، لا سيما والعالم برمته لا يزال يكتوي بغلواء التابو الديني، والذي أعاد ساعة الزمن بالعالم العربي والإسلامي للخلف لمئات السنين، إذ انشغل الإنسان العربي بتأمين حياته المادية أكثر منها الحياة ذات الطابع الحيوي.

ولأن الفكر هو حصيلة تفاعل ذهني وجداني مع الواقع، ما برح العقل العربي مُختطفًا للماضي، وبالتالي ليس عليه من شأن ليفكر فيما يعقد الصلة بين الإنسان واللحظة الراهنة وتديره لشؤونه في الحياة! بمعنى أن مأزق الفكر العربي المعاصر يكمن في توسلاته بالقراءة المؤدلجة ليس لخزائن التراث في الماضي فحسب، بل للحاضر والمستقبل أيضًا. لكن هذا لا يعني أن نجعل من التجربة الغربية هي المعيار المستوجب للحضارة بقدر ما أن نحاول جاهدين لموآنسة تلك التجربة مع المنحى السيوسولوجي للتأريخ الإسلامي.

بموازاة ذلك تكون الدولة قائمة على القانون المعبر عن المواطنة باعتبارها الجهة الوحيدة المتفق

عليها من جانب المجتمع بكل مكوناته المتعددة، فلا طائفية ولا مذهبية ولا قبلية ولا عرقية يُحتكم إليه أمام قانون المواطنة الذي يحترم الخصوصية للتعدديات والتنوعات الاجتماعية كافة. فالدولة المدنية على هذا الأساس تكفل حق المواطنة في الانتماء الوطني، ويتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وتضمن حرية الاعتقاد دون محاذير أو قيود.

دولة الإنسان والمواطنة

وعلى اعتبار العمل بمبدأ المواطنة بوصفه المقوم المهم من مقومات الدولة المدنيّة، فإن ذلك يواجه تحدٍ كبير بالنسبة لبعض المجتمعات العربية، وذلك قبالة التعددية الاثنيّة والمذهبيّة والطائفية والقبليّة، وأعتقد أن واقع الحال في العراق مثلاً يكشف عن ذلك التحدي، وعلى الرغم من وجه التغير ما بين المكون الاعتقادي كمذهب إسلامي والدولة كمفهوم ينظم الحياة العامة للمجتمع، إلا أن ذلك لا يلغي الدور التكميلي ما بين الجهتين واتحادهما في عملية البناء والنهوض، لا سيّما ونحن نمضي مع فكرة تأسيس المجتمع بكل تنوعاته، بمعنى أن تتلاقى الإرادات - الاجتماعيّة والاقتصاديّة والدينيّة والمذهبيّة والعرقية والقبليّة كافة - بشتى أشكالها المتعددة في نسقيّة المواطنة وذلك فيما يتعلق بالتمثيل السياسي الداخلي والخارجي بحيث يسود مبدأ بناء الدولة وتعزيز قدرتها على النهوض فيما يتعلق بإدارة البلاد والعباد يكون

تحت مظلة الدولة المدنية.

هذا لا يعني تخلي هذه المكونات عن ثوابتها الخاصة ومعتقداتها المؤمنة بها وذلك تحت ضمانة حرية الاعتقاد بقدر ما تدخل هذه المكونات في ميثاق اجتماعي يكون العنوان الأسمى هو المواطن وخضوعه السياسي للوطن، بل للدولة المدنية، دولة المؤسسات، المقررة بمبدأ التعدديات، والقائمة على التوافق والتفويض. ولا يخفى أن البعد الديمغرافي في العالم العربي والخليج تحديداً يلعب دوراً كبيراً ليس في عملية التداخل والتقارب الناجم عن اطراد في التحدّر والأنساب فحسب، بل لما تفرزه طبيعة التوسع والانتشار من تمازج ديني ومذهبي وثقافي لا يقر ولا يعترف بالحدود الجغرافية. وكما يبدو هذه طبيعة كونية لا تستثنى منها الجماعات كما الأفراد، وهذا مصير الديانات والمذاهب وكذلك الثقافات.

ولأن محور حديثنا يتركز على الإطار المذهبي على وجه التحديد، والذي وإن تماهى مع المعتقدات والأفكار كملاك خاص، إلا أنه يختلف عن ذلك باعتباره محل تجاذب سياسي بالدرجة الأولى، سواء كان في المجتمع الصغير الواحد أو المجتمعات الكبيرة المتعددة، فالمذهبان: السني أو الشيعي - وليس ذلك على سبيل الحصر - لا تحدهما رقعة جغرافية معينة،

فهما في الوقت الذي يكونا أكثرية في بقعة جغرافية ما، يكونا أيضًا أقلية في بقعة أخرى. ويجدر بنا أن نشير إلى أن المقصود هنا ليس الأكثرية والأقلية بقدر ما هو المعنى حسب الأثر السياسي ومدى انعكاس ذلك على فعل الدولة، وهذا من شأنه أن يثير تساؤلات عدة، أبرزها: هل الولاء السياسي يكون للمذهب أم للوطن؟

بطبيعة الحال وحسب التشكل الراهن للنظام السياسي في معظم الدول العربية، والتي يغيب عنها العمل بنظام مؤسسات المجتمع المدني أو العمل وفق المشاركة الشعبية في صناعة القرار، أو في عدم اعترافها بقانونية ودستورية العمل بمبدأ المواطنة، أو الاستئثار الديني والمذهبي بالحكم وقصره على ديانة بعينها أو طائفة بذاتها، كل ذلك ولا شك يساهم في الفوضى، فلا عجب عندها فيما لو غردت طائفة مذهبية بأطرها الخاصة خارج السرب الوطني العام، خاصة وهي أي الطائفة يملك الشعور بأنها جهة غير مرغوب فيها، مما يهيئ على خيارين: خيار الانعزال مع ذاتها، وخيار الانفتاح على الآخر. ونعني بالآخر هنا الجهة الخارجية المتوافقة أيديولوجيًا وروحياً. علمًا أن مثل هذه الطائفة ستكون قد خرجت عن النسيج الوطني الداخلي. بالتالي لو أنتجنا سؤالاً

في هذا الصدد وقلنا، ما هي المدعاة التي تجعل من هذه الطائفة تنكفى على ذاتها أو تنطلق مع الآخر الموافق أيديولوجيا وكل ذلك خارج النسيج الوطني؟ سيأتي الجواب بكل بساطة: لإحساس هذه الطائفة بالغربة في أوطانها، بمعنى لا يوجد قانون شفاف ولا وضوح في الرؤية تجاه مفهوم الدولة الراهنة!

والجدير بالإشارة هي حالة التخبط والخلل الناجمتين من عدم مفهوم الدولة الراهنة، يجعل من هذه الطوائف والمذاهب محل توظيف للنزاعات وإثارة الفتن من جانب قوى خارجية أو داخلية مع فارق النسبة الموضوعية والمعيارية، وأحسب بلاد العراق خير شاهد على ذلك.

لقد حاولت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ممن اجتمعت مصالحهم على إضرار نار الفتنة بين الشيعة والسنة هناك؛ للمراهنة في إنكفاء الانقسامات بين أبناء المجتمع الواحد. والحال هذا يجعل من الدول المجاورة للعراق كافة مهددة بالمشكلة نفسها مع تغاير الظروف والبيئة السياسية، وإلا ما الذي يجعل بعض الدوائر الدبلوماسية السياسية لأمریکا وفي وقت من الأوقات عند تفجر الأزمة الطائفية في العراق أن تعزف على سيمفونية التقسيم لمعظم منطقة الشرق الأوسط على أساس

طائفي أو عرقي، حيث كانت أمريكا قد نصبت من نفسها ناطقاً عن الأقليات المذهبية في الخليج والسعودية على وجه التحديد على سبيل الضغط على هذه الحكومات، لا لشيء سوى أن المصلحة تقتضي استخدام مثل هذه الأوراق غير الملتفت إليها من جانب بعض الأنظمة في الخليج. أما اليوم وبعد مجيء باراك أوباما لمقاليد الحكم على الولايات المتحدة الأمريكية، واعتراف الحكومة السابقة بفشلها الذريع في تطبيق مشروعاتها الكبير في منطقة الشرق الأوسط، إنه ومن المرجح وبدلاً من أن تنحو الأنظمة العربية باتجاه الإصلاح الحقيقي وتبدأ مرحلة مصالحة مع شعوبها من خلال تطبيقها للفعل الديمقراطي، فإن من المتوقع أن تعود الأوضاع لسابق عهدها، وأن تتراخى هذه الأنظمة إزاء المشروع الإصلاحية خاصة من بعض الدول التي أخذت على نفسها العهود والمواثيق بالمواصلة في عملية الإصلاح السياسي التدريجي من أجل التأسيس لفضاء ديمقراطي حقيقي شيئاً فشيئاً. بحيث يكون ذلك عن قناعة داخلية، لتعبر عن تلاحم حقيقي، تكون فيه القوى الاجتماعية كافة على خطٍ مواز مع الفعل السياسي الرسمي لتحقيق ما من شأنه أن يؤمن حياة ديمقراطية كريمة، وأعتقد هنا تأتي أهمية القناعة بالتغيير من الداخل وعدم التعويل على الخارج بتاتاً.

يأتي مثل هذا الحديث والذاكرة السياسية لدينا تستحضر تمظهرات الابتزاز الأمريكي لبعض الأنظمة العربية للمباشرة في تطبيق برنامج الإصلاح السياسي، في الوقت الذي أبدت هذه الأنظمة تعاوناً كبيراً في تمرير برنامج احتلال العراق، صحيح أن حجم الضغوطات التي مارسها الإدارة الأمريكية آنذاك لم يصل إلى استخدام القوة، إلا أنها ولا شك وعبر طرق دبلوماسية تارة أو إتفاقيّة تارة أخرى، إلا أنها لم تغفل! ليس لأن أمريكا لا تريد؛ بل لأنها لم تكن جادة في الأمر خاصة وبعد أن وصلت حركة حماس إلى الحكم من خلال توسلها بالنهج الديمقراطي، وحصول الإخوان المسلمين في مصر لأكثر من ٨٠٪ من الأصوات. وهذا ما جعلها - أي أمريكا - أن تعيد حساباتها من جديد وفق ما تقتضيه مصالحها حتى لو تطلب الأمر بقاء الحال السياسي في العالم العربي على ما هو عليه!.

ما ينبغي الالتفات إليه في هذا السياق هو أن مرحلة بوش قد تميزت بسياسات لا يعتقد أن أوباما سيكررها، ليس لأنه لا يريد، بل لأن المؤسسة العسكرية والأمنية وحتى السياسية في الولايات المتحدة لن تمررها، ومعها الشارع الأميركي، أعني تلك السياسة القائمة على التركيز على منطقة الشرق الأوسط.

لحساب الأجندة الإسرائيلية. وفي سياق آخر ومن باب «مصائب قوم عند قوم فوائد» استنفذت هذه الأنظمة - وفي فترة من الفترات - الطرق والأساليب كافة من أجل توصيل رسالة إلى أمريكا وإقناعها بأن الأمر لم يعد مجرد العمل بالديمقراطية، إنما ما يترتب على ذلك من وصول الإسلاميين لمواقع صنع القرار. حتى أن النتائج العملية الانتخابية التي أجريت للمجالس البلدية دورتها الأولى في بلد مثل السعودية أسفرت عن بلوغ شريحة كبيرة من الإسلاميين. فلربما ذلك وغيرها من القضايا ساهم في تخفيف حجم الضغوطات الأمريكية الرامية لتطبيق الديمقراطية والعمل بمشروع الإصلاح السياسي. خلاصة الأمر أن التغيير الداخلي لا بد أن يأتي عن قناعة، وعلى الحكومات العربية أن تبادر هي بنفسها للبدء بمشروع حقيقي يبلور مفهوم الدولة المدنية والحديثة، وليس ذلك من أجل تضيق الخناق لأي تدخلات أو ضغوطات خارجية بقدر ما هو قطع الطريق أمام كل ما يؤدي إلى استغلال مواطن الخلل في طبيعة العلاقات ما بين المكونات الاجتماعية، الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية كافة وغيرها.

ناهيك عما يبشر به الفكر الظلامي التكفيري والذي لا يقتصر في حراكه العنيف على استعداء الآخرين

فحسب، بل العمد في إباحة الدم البريء، بمبرر أن هؤلاء أصحاب بدع وضلالة، وعلى أثر ذلك يستحقون القتل، وهم بذلك يدعون عن الله عز وجل الوكالة في الأرض، وأنهم الحقيقة المطلقة وما عداهم الباطل المطلق. فإن كانوا قد وجدوا في العراق وأفغانستان والجزائر ولبنان ساحات لتنفيذ مخططاتهم وبصورة ربما لا يتصورها المختصون في شؤون الإرهاب وما يلمسونه من تطور ونمو في الطرق والأساليب التي يستخدمونها في عملياتهم العنيفة، فهم ولا شك على مسار صاعد في ابتكار خططاً وأساليب ترقى في مستوياتها لأساليب والتكتيكات الجيوش النظامية.

ولئلا يفوت العالم العربي والإسلامي الالتحاق بقطار التغيير الجذري في ظل تحولات كونية جذرية، ليس المطلوب أن تنفرد السياسة العربية لوحدها في تقرير المصير الاستراتيجي، بل لا بد من تهيئة المناخ الداخلي للمجتمع العربي بشتى أشكاله وأنماطه إلى ميثاق نسقي اجتماعي وفق الرؤية «الدولة المدنية»، والأخذ بمبدأ المواطنة القائم على منظومة من القيم الحقوقية، والتي من شأنها تنظيم العلاقة ما بين «المذهبية والطائفية» و«الدولة». بحيث لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل وتشمل هذه المنظومة إلى «عقد اجتماعي» بين المكونات الدينية والمذهبية

والفكرية كافة في المجتمع الواحد، وهذا ولا شك بمجرد العمل به سيكون بمثابة الرافد الواقعي للتغيير المطلوب.

إذا لا يصح أبدا أن تستفرد جهة على أخرى بالقرار التاريخي في تقرير حق المصير الحضاري، كما ليس مقبولا أن تشتط أي طائفة عن النسق السياسي تحت أي مبرر أيديولوجي روحاني، وهذا ما أعتقد أنه مكفول من جانب معظم المكونات المذهبية والأيدولوجية في الوطن الواحد، بل لا أعتقد أن ثمة وجه تعارض قيمى ما بين الأطراف والمساومة كافة على تشظي الوطن. اليوم - وبكل صراحة - العالم الإسلامي والعربي بات بأمس الحاجة إلى تحديد نقطة تماس مشتركة تحمل بين طياتها برنامجا جادا، تجتمع حوله الدولة بكل تفاصيلها من جهة، و المكونات الاجتماعية كافة من جهة أخرى. وهذا ولا شك يستوجب التفكير الجاد في بناء الحاضر واستشراف المستقبل، دونما أي إهمال للماضي المشرق منه بالذات.

فكما هو مطلوب من المذاهب والطوائف في المجتمع الواحد للانضمام للمكون السياسي، أيضا العكس صحيح، بل إن المبادرة من جانب الساسة لها ما لها من الإيقاع السريع والفاعل في إحداث عملية تغيير حقيقية؛ بغية تحسين مستوى الأداء السياسي

والسلوك الحكومي والارتقاء بفعالية مرافق الدولة كافة. وإلا فإن ما ينتظر هذا العالم هو المزيد من التشرذم والتمزق والفوضى العارمة، والمزيد من الخروقات لقضايا حقوق الإنسان وتغيب الحريات والمؤسسات الرقابية المدنية. كل ذلك ما من شأنه أن يلقي بظلاله على تكريس طوق العزلة لهذا العالم عن الفعل الحضاري بفقده لتوازنه التاريخي والإنساني؛ ليظل على الهامش كما تجري العادة!.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن بعض الممارسات سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو إقصاء حرية الرأي والتعبير والتنكيل بحق الأفراد والمؤسسات الداعية للديمقراطية، أو التباطؤ في مشروع الإصلاح السياسي أن تحظى بدعم إقليمي عربي ورسمي كجامعة الدول العربية تحت مبرر أن القضايا السياسية والإنسانية ينبغي حسمها في أطرها الداخلية، إذ لا ينبغي تدويلها بأي شكل من الأشكال! بهذا - من حيث نشعر أو لا نشعر - نعود بالدولة لموقعها الاستبدادي والاستثنائي، وتكون الشعوب خارج اللعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

خلاصة القول

في نهاية المطاف: لا مساومة على الدين والوطن، ولا على الأخذ بأسباب الحداثة والتطوير، ولا على إخضاع الذاكرة والسلوك والنظام المعرفي لعملية تقييم جادة، ولا على القناعة بالتغيير نحو الديمقراطية وإعادة تشكيل مفهوم الدولة وفق النظم الحديثة؛ عملاً ومن حيث المبدأ بالرؤية القائلة بالعلمانية الجزئية. وبالخروج من مثال فلسفة الروحانيات والتصوف والدخول إلى نسقية سوق العمل برؤية تكاملية، فكما هو من غير المقبول أن تنفلت جهة ما - مذهبية أو طائفية أو عرقية أو قبلية - عن المنظومة السياسية في الوطن الواحد، أيضاً من غير اللائق أن تبقى الدولة بعيدة كل البعد عن مجتمعها بانكفائها في صورة نمطية تقليدية تحول مع مرور الزمن إلى نموذج مثالي مسبغاً بالقداسة، وبالتالي ما على الشعوب العربية إلا التفكير ضمن هذا الصندوق المغلق وحسب!

علي آل طالب

a.altaleb@yahoo.com

المملكة العربية السعودية

جولاي 2010م